



خلال زيارته مصنع شركة إيرباص هليكوبتر في ألمانيا

وزير الداخلية يحضر مراسم تسلم أول طائرة من الطائرات المتفق على تزويد طيران الشرطة بها لاستخدامها في خدمات البحث والإنقاذ والإسعاف الجوي

أكد أن التوجيهات الملكية السامية لها الفضل في زيادة كفاءة الأداء الشرطي

في إطار زيارته لجمهورية ألمانيا الاتحادية الصديقة، قام الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية، بزيارة لمصنع شركة «إيرباص هليكوبتر»؛ حيث حضر مراسم تسلم الطائرة الأولى، ووقّع العقد مع السيد أوليفييه ميشالون، نائب الرئيس التنفيذي لشركة «إيرباص هليكوبتر» للأعمال الدولية؛ إذ تُعد الطائرة المتسلمة واحدةً من الطائرات التسع المتفق على تزويد طيران الشرطة بها لاستخدامها في خدمات البحث والإنقاذ والإسعاف الجوي.

كما اطلع وزير الداخلية، خلال الزيارة، على برنامج وتفاصيل خط تصنيع الطائرات المتبقية.





التعاون بين الداخلية و«إيرباص هليكوبتر» يتضمن توفير قطع الغيار ودورات تدريبية للطيارين والمهندسين والفنيين

وقد أعرب نائب الرئيس التنفيذي لشركة «إيرباص هليكوبتر» للأعمال الدولية عن تقديره للتعاون الذي أبداه الجانب البحريني، والخبرات المتقدمة التي يتمتع بها الطيارون والفنيون البحرينيون خلال البرنامج التدريبي الذي نُظِّم في هذا الشأن؛ مشيداً بما يتمتع به طيران الشرطة من إمكانات في مجالات السلامة العامة، ولافتاً إلى أهمية مواصلة التعاون بين الجانبين خلال المرحلة المقبلة.

من جهته، أعرب وزير الداخلية عن أسمى آيات الشكر والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، على التوجيهات الملكية السامية التي كان لها الفضل في زيادة كفاءة الأداء الشرطي وتعزيز مسيرة التطوير والتحديث في المنظومة الأمنية؛ مثمناً دعم واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتطوير الأداء الأمني ومواجهة التحديات الأمنية بالكفاءة والجاهزية المطلوبة.

وعدّ وزير الداخلية هذا التطور فصلاً آخر في تاريخ الطيران في مملكة البحرين، ومرحلةً جديدةً في العمل مع شركة «إيرباص» للمروحيات؛ منوهاً بأن للبحرين تاريخاً طويلاً في مجال الطيران يعود إلى أول هبوط لشركة الخطوط الجوية الإمبراطورية في عام 1927، وفي عام 1965 جرى تشكيل جناح طيران الشرطة مع أول مروحية له، وهي مروحية «سكاوت»؛ إدراكاً لأهمية المروحيات في عمليات البحث والإنقاذ وأعمال الشرطة.

وأشار إلى مواصلة البناء على زيارته عام 2024 إلى شركة «إيرباص» للمروحيات في الجمهورية الفرنسية الصديقة، للبحث بشأن هذه الطائرات؛ معبراً عن سعادته بالاحتفال بتسليمها في مقر «إيرباص» بألمانيا؛ مؤكداً أنه رغم التحديات والجدول الزمني الضيق للغاية، ظلت «إيرباص» ملتزمةً تماماً وأوفت بالتزامها في الموعد المحدد؛ مشيداً بالإحاطات الشهرية التي قدمها فريق الشركة طوال فترة المشروع، ومعرباً عن تقديره لبرنامج تطوير الكفاءات الوطنية البحرينية؛ مما يضمن استمرار هذه الشراكة في تحقيق ثمارها المرجوة في المستقبل البعيد.

وأعرب عن تطلعه في السنوات المقبلة إلى تبادل المزيد من الخبرات التقنية، والمضي قدماً نحو شراكة استراتيجية طويلة الأمد تدعم قطاعي طيران الشرطة والإسعاف الجوي؛ مضيفاً أنه نظراً للتغير المتسارع في طبيعة التهديدات الأمنية اليوم، يتحتم الاستجابة من خلال نهج استباقي يرتكز على أحدث الابتكارات.

وأشار إلى أن وزارة الداخلية تدرك أن التكنولوجيا الحديثة تمثل ركيزةً أساسيةً للعمل الأمني؛ معبراً عن اعتزازه بالتعاون مع شركة «إيرباص» لتوفير هذه الحلول، ومؤكداً ثقته بأن الجهود المشتركة يمكن أن تجعل من هذه الشراكة نموذجاً للتعاون بين القطاعين الأمني والصناعي.

ويتضمن التعاون بين وزارة الداخلية وشركة «إيرباص هليكوبتر» توفير مخزون استراتيجي من قطع الغيار والمعدات اللازمة لتطوير المهام ومستوى الأداء، بجانب تقديم حزمة متكاملة من الدورات التدريبية الأساسية والمتقدمة للطيارين والمهندسين والفنيين العاملين ضمن المنظومة.

وفقا لتقرير صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي

مجلس النواب أول مؤسسة تشريعية على مستوى العالم تدمج حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن إطار مؤسسي رسمي

في إنجاز دولي جديد لمملكة البحرين، أكد تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام 2026 الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي ريادة مجلس النواب عالميًا في حوكمة الذكاء الاصطناعي، باعتباره أول مؤسسة تشريعية على مستوى العالم تحقق هذا الإنجاز من خلال حصولها على شهادة المواصفة الدولية ISO/IEC 42001:2023 لنظام إدارة الذكاء الاصطناعي.

وبهذه المناسبة أكد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب أن هذا الإنجاز الدولي يعكس ما تشهده مملكة البحرين من تقدم متواصل في مجالات التطوير والتحديث والابتكار في ظل التوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي أسهمت في ترسيخ ثقافة الإبداع والتميز المؤسسي، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على مواكبة التحولات العالمية، والاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا، ورفع جاهزيتها لمتطلبات المستقبل.

وثمّن جهود المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب في الإشراف على تحديث الأنظمة والممارسات الرقمية بالأمانة العامة وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل البرلماني بما أسهم في الارتقاء بمستوى النضج الرقمي للمجلس وتعزيز حضوره في المؤشرات والتقييمات الدولية، مشيدًا بجهود منتسبي الأمانة العامة لمجلس النواب في ترجمة الخطط والتوجهات الرقمية إلى مشاريع وممارسات مؤسسية فاعلة، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز القدرة على توظيف التقنيات الحديثة في دعم العمل البرلماني، بما يعكس مستوى التقدم الذي أحرزه المجلس في مجال التحول الرقمي، ويعزز جاهزيته لمواكبة التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي.



○ رئيس مجلس النواب.



○ محمد البوعينين.

مقترح نيابي لإنهاء التحقيق في قضايا الجنح خلال 3 أشهر

كتب: وليد دياب

تقدم كل من النواب عبدالله الرميحي، د. علي النعيمي، محمود فردان، محمد المعرفي، نجيب الكواري، باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة الى قانون الإجراءات الجنائية، بالزام النيابة العامة، في الجنح التي يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس او بغرامة يزيد حدها الأدنى على ثلاثة الاف دينار، والتي ترى محلا للتحقيق فيها، انهاء إجراءات التحقيق والتصرف في الدعوى خلال مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ مباشرة اول اجراء من إجراءات التحقيق.

وأجاز المقترح للمحامي العام، لأسباب تقتضيها طبيعة التحقيق أو ظروف الدعوى، مد هذه المدة مددا متعاقبة لا يزيد مجموعها على شهرين، بقرار مسبب. وأكدت المذكرة الإيضاحية للاقتراح، أن التعديل يأتي انطلاقًا من الحرص على تعزيز ضمانات العدالة الجنائية وتحقيق سرعة إنجاز القضايا، بما يكفل عدم إطالة أمد الإجراءات الجنائية من دون مقتض، ويحافظ على استقرار المراكز القانونية لأطراف الدعوى.

وأشاروا إلى أن المادة (81) من قانون الإجراءات الجنائية جعلت التحقيق في الجنح جوازيًا للنيابة العامة، وفقًا لما تقدره من ظروف الدعوى وملابساتها، من دون أن تحدد مدة زمنية لإنهاء التحقيق متى قررت مباشرته.

وأوضحت أن المقترح يستهدف وضع إطار زمني محدد لاستكمال إجراءات التحقيق والتصرف في الدعوى بالنسبة الى الجنح التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس او بغرامة يزيد حدها الأدنى على ثلاثة الاف دينار، ويهدف ذلك الى الحد من استمرار التحقيق لفترات غير محددة، ويسهم في تسريع التصرف في القضايا وإحالة ما تتوافر بشأنه ادلة كافية الى المحاكم المختصة، فضلا عن تعزيز كفاءة الأداء في مباشرة إجراءات التحقيق ، وتحقيق التوازن بين متطلبات كشف الحقيقة وضمان عدم إطالة امد الإجراءات على نحو يمس باستقرار المراكز القانونية للأفراد.

وبيّنت المذكرة الإيضاحية أن تحديد مدة التحقيق من شأنه تعزيز كفاءة الأداء في مباشرة إجراءات التحقيق، وتحقيق التوازن بين متطلبات كشف الحقيقة وضمان عدالة الإجراءات، بما يحافظ على استقرار المراكز القانونية للأفراد.



○ عبدالله الرميحي.

رئيس «بلدي الجنوبية»: توفير أكياس القمامة عبر أجهزة «سهل»

كتب: محمد القصاص

أفاد رئيس مجلس بلدي الجنوبية عبدالله عبداللطيف بأنه تم توفير أكياس القمامة عبر أجهزة «سهل»، إلى جانب إتاحتها في مكاتب البلديات، بما يسهّل حصول المواطنين عليها والاستفادة من خدمة التوزيع عبر القنوات المتاحة.

وأوضح أن الأكياس تُوزع مجاناً، ولا ترتبط بالمبلغ المحتسب وقدره ديناران، مشيراً إلى أن المبلغ يُحدد وفقاً لمساحة المنزل.

وأكد عبداللطيف أنه جرى التواصل والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان استمرار توفير الأكياس في الأجهزة، حرصاً على استدامة الخدمة وتيسير حصول المواطنين عليها، داعياً إلى الاستفادة من القنوات المتاحة، سواء عبر أجهزة «سهل» أو من خلال مراجعة مكاتب البلديات.



○ عبدالله عبداللطيف.